



اسم المقال: الولايات المتحدة الأمريكية ورهان القوة الاقتصادية الأوروبية

اسم الكاتب: م.د. آمنة محمد علي

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/7059>

تاريخ الاسترداد: 2026/04/13 20:45 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>



{ الولايات المتحدة الأمريكية ورهان القوة الاقتصادية الأوروبية }

م.د. آمنة محمد علي (*)

Amena 14456@yahoo.com

ملخص البحث

تثير مسألة البحث عن المصالح حالة من الصراع بين دول العالم والتي تتحرك من منظور مايتحقق لها من مصالح بالاعتماد على حقيقة ان القوة تؤدي دورا اساسيا بالنسبة لمصالحها القومية مما يتسبب بحالة دائمة من الصراع بينها حتى بالنسبة للذين يرتبطون بشركات استراتيجية. الاتحاد الاوروبي الذي يسعى جاهدا لاستعادة موقعه الذي خسره بعد الحرب العالمية الثانية كاحد اقطاب السياسة الدولية وذلك من خلال مشروعه الوحدوي واستحداث عملة اليورو التي اصبحت عملة عالمية منافسة للدولار، وبالمقابل تجتهد الولايات المتحدة الامريكية في تأمين مصالحها والحفاظ على موقعها المتفرد عالميا والذي تحقق لها بعد تراجع دور اوروبا وانتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي ، لذا فانها ستقف بوجه المشروع الاوروبي على الرغم من كونه حليفاً استراتيجياً لها اذا ماتضارب مشروعه الاتحادي مع ماتسعى اليه من تفرد وهيمنة على الساحة السياسية والاقتصادية الدولية ، وان اليورو سيواجه العديد من العقبات التي لاتسمح له بتخطي منافسة الدولار ، وهو مايبقي حالة صراع المصالح مستمرا دون ان يغيب احد الاطراف المتنافسة والمتصارعة والابقاء على حالة من التوازن بين قوى اساسية تدير ذلك المشهد ضمن قواعد التنافس والقوة .

المقدمة

(*) مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد.

ترتبط الولايات المتحدة وأوروبا بروابط وتحالفات قديمة حديثة، ولم ينقطع في زمن ما ذلك التواصل بين ضفتي الأطلسي، فالمهاجرون من أوروبا هم الذين شيّدوا أمريكا، وفي فترات لاحقة كانت هي إحدى المستعمرات الأوروبية، في زمن زهو أوروبا وقوتها الذي تراجع بسبب الحروب الكونية التي شهدتها تلك القارة والصراعات التي حكمت أقطابها، إلا أن النصف الثاني من القرن العشرين تميز بصعود دور الولايات المتحدة التي عملت جاهدة كي تُبقي على تلك العلاقة بينها وبين أوروبا كحليف استراتيجي وشريك تجاري لا يمكن لأحدهما الاستغناء عن الآخر، في حين استغلت حالة الفراغ التي خلفها تفكك الاتحاد السوفيتي وغيابه في العقد الأخير من القرن الماضي، لتصبح القطب الواحد المتفرد في الهيمنة على العالم وتعمل على كبح أية محاولة لكل جهة تدعو إلى عالم متعدد الأقطاب أو تعمل على أن تكون قطبا مقابل الولايات المتحدة، لذا فإن محاولات الاتحاد الأوروبي لمد نفوذه وتوسيع سيطرته، تواجه الكثير من العقبات التي تتطلب مزيد من الجهد والوقت للخروج منها، في حين تحافظ الولايات المتحدة على موقعها المهيمن على الساحة الدولية.

اشكالية البحث

إن دول العالم جميعها تتحرك من منظور ما يتحقق لها من مكاسب تخدم أهدافها التي تسعى لتحقيقها، فما هو الأساس الذي تنطلق منه علاقات الدول في ضوء مصالحها القومية، وما أهمية التجربة الاتحادية في التأثير على دور أوروبا في السياسة الدولية؟

وما أبعاد إطلاق عملة اليورو على اقتصاد أوروبا والعالم؟

وهل ستمكّن تجربة الوحدة في جانبها الاقتصادي والاستراتيجي هذا الكيان ليصبح قطبا عالميا له وزنه وأهميته؟ وموقف الولايات المتحدة من الاتحاد الأوروبي بوصفه كتلة اقتصادية حليف ومنافس في آن واحد.

فرضية البحث

يفترض البحث أن ماتحقق للولايات المتحدة الأمريكية، بعد انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي وبداية النظام الأحادي القطبية، من هيمنة على العالم، مكسب سوف تعمل على تكريسه والدفاع عنه وعن المكتسبات الاستراتيجية التي حققتها والتي تصب في صالح

اقتصادها ، ولن تسمح لاية قوة بمنافستها او الوقوف بالند منها ، لذا فانها ستعمل على الوقوف بوجه طموحات الاتحاد الاوروي الذي يسعى ليكون قطبا دوليا بوصفه قوة كبرى في جوانبه الاقتصادية والبشرية .

الهدف من البحث

يهدف البحث الى القاء الضوء على دور الولايات المتحدة في احداث ازمت خطيرة يمكن ان تؤدي الى انهيار اقتصادات خصوم لها او حتى شركاء، فيتناول ازمة اليورو، والاسباب الكامنة وراء استمرار الازمة واستحكامها في هذا المنعطف التاريخي من مسيرة التجربة الاتحادية ومايرافقه من تهديدات لبقائها واستمرارها وتطورها. في ظل العلاقة التنافسية بين اليورو والدولار الامريكى، والتنافس بين الاتحاد الاوروي والولايات المتحدة ورجحان كفتها في ميزان القوى الدولية.

منهجية البحث:

يتناول البحث موضوعة "الولايات المتحدة الامريكية ورهان القوة الاقتصادية الاوروبية" من خلال اطار عام، يستعرض فيه طبيعة العلاقات الدولية بمنظور المصالح القومية، وتوازن القوى الدولية والعلاقات الامريكية الاوروبية بعد الحرب العالمية الثانية، ثم يكون عرض الموضوع من خلال المنهج الوصفي التحليلي، الذي يعرج على منافسة اليورو للدولار والموقف الامريكى المنطلق من سعي الاخيرة للحفاظ على مكانة الدولار وحماية مصالحها بوصفها قطبا دوليا متفردا.

هيكلية البحث :

تتضمن هيكلية البحث، المحاور الاتية

اولا- العلاقات الدولية في دائرة المصالح القومية: اطار عام

ثانيا- مشروع التكامل الاقتصادي الاوروي

ثالثا- العملة الاوروبية الموحدة (اليورو)

رابعا- دور المضاربة في صناعة الازمة

اولا- العلاقات الدولية في دائرة المصالح القومية: اطار عام

يعيش العالم اليوم حالة من الصراع الدائم بين مختلف بلدانه ، لا يُستثنى منها حتى أولئك المتحالفون او المتحدون في ظل المنظمات او التكتلات فضلا عن الشراكات و مجملها محكومة بدوافع المصالح . ففي عملية استقصاء للعوامل التي تتحكم في العلاقات الدولية من نتاج التجارب الماضية، تشير الوقائع التاريخية الى الدور الذي تؤديه المتغيرات والقوى الحقيقية الفاعلة في الشؤون الدولية، وهو ما تذهب اليه المدرسة الواقعية في فهم وتفسير السياسة الدولية، من خلال نظرة فاحصة الى تلك المتغيرات.

وبالعودة الى الوقائع التاريخية يتضح بشكل جلي بأن هناك جوهرًا للسياسة الدولية نصل اليه عن طريق واحد لا بديل له الا وهو مفهوم القوة ، فالدول ذات السيادة لديها مصالح قومية لا تحيد عنها وهي منارها في التفاعل مع غيرها ، ولا تستطيع هذه الدول ان تزود عن المصلحة القومية من غير الصراع فيما بينها والصراع بدوره يتطلب القوة ، والقوة هنا كما يصفها كال هولستي بمعنى فعل التأثير ومعنى القدرات التي تسخر في التأثير بل وردود الفعل المعاكسة للفعل¹ وبالتالي فأقوة في المجال الدولي ليست الا القدرة على فرض الارادة²، وكذلك يذهب (Morgenthau)، الى ان علم العلاقات الدولية يرتبط بفكرة السلطة السياسية، فالعلاقات الدولية هي في حقيقتها ليست الا علاقات قوة (Power- Puissance) لا تخضع الا لقانون واحد هو قانون المصالح القومية، وقد يترتب على ذلك تفجر صراعات او حروب ، هي في الحقيقة وكما يراها Clausewitz "عمل من اعمال العنف ، هدفها اكراه الخصوم على تنفيذ ارادة ما ، ومن ثم فأقراة المادي (في الحرب) هو الوسيلة وأن الغاية هي فرض الارادة"³، وهي تخضع لجدلية الصراع . "جدلية الواقع الدولي" او "جدلية العلاقات الدولية" ، وذلك بأن حقيقة الصراع الدولي كامنة في الطبيعة الجدلية للبيئة الدولية⁴.

¹ K.J. Holsti . The Concept of Power in the Study of International Relations , Background. Februry 1964. pp.179.193.

² محمد طه بدوي ، مدخل الى علم العلاقات الدولية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت في ١٤ كانون الاول /

ديسمبر ١٩٧١ ص ٣١ .

³ المصدر نفسه، ص ٣٧ .

⁴ المصدر نفسه، ص ٣٨ .

وتذهب بعض المفاهيم النظرية الى ان المصلحة القومية تقع في قمة الاولويات في العلاقات الدولية . وحيث انها معلومة الهوية بالنسبة لكل طرف في المسرح الدولي بل ومحدودة ، والا فأن التضارب بين المصالح الوطنية لدول عديدة سيجعل النظام الدولي في دوامة الفوضى^١ . ويشير الدكتور كاظم هاشم نعمة، الى ان عدم ثبوت العلاقات الدولية يدفعنا الى اعتبار ميزان تعادل القوى نظاما ثابتا ، اي ان تلعب عدد من الدول الاساسية فيه ادوارا معينة يختلف تنفيذها شكلا وليس جوهرًا. فكل لاعب يرغب في الابقاء على مركزه بالمقارنة مع غيره من اللاعبين . وكل لاعب ينزع الى تحسين مركزه بالمقارنة مع غيره من اللاعبين وكل لاعب يسعى لمنع الاخرين من تحسين قوتهم على حسابه . مايعيد الى اذهاننا حروب ميزان تعادل القوى في القرنين الثامن والتاسع عشر والتي لم تقض على لاعب او تحرمه من المشاركة مرة اخرى^٢ . ان اعتبارات توازن القوى الدولية قد تطغى على اعتبارات السياسة الوطنية او اعتبارات الخصائص القومية في ظروف معينة. وفي حين تعمل الاحلاف على مبدأ التعاون والتنسيق تحقيقا لمصلحة جماعية ، فأن قيام بعض الاحلاف يكون الهدف منه رسم او تحديد مناطق للنفوذ التابعة لكل قطب من اقطاب النسق الدولي ، وذلك ابقاءً على توازن القوى فيما بينها وحتى لا يتطلع اي منها الى المساس بالدائرة الثابتة لنفوذ القطب الاخر^٣ .

ان حالة التوازن التي تتحقق بين اقطاب النسق الدولي تمثل صورة منتظمة لعلاقات بين عديد من قوى فردية في غيبة حكم اعلى، فهناك من الدول ماهيات لها الظروف التاريخية وصور توزيع القوة في نسقها الدولي ان تكون " حامل ميزان القوة " بدل ان تكون احد كفتيه. فالحرب العالمية الاولى هيأت للولايات المتحدة الامريكية ان تكون حاملة ميزان القوة بالنسبة للقوى المتصارعة في العالم القديم ، ثم راحت الحرب العالمية الثانية تجعل منها احدى كفتي ميزان القوة في النسق الدولي العالمي الراهن. وهنا تمارس الدولة حاملة الميزان سياسة خارجية مضمونها التحكم في

^١ كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية، شركة آباد للطباعة الفنية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، بغداد ١٩٨٧، ص ٥٧.

^٢ المصدر نفسه، ص ٥٧.

^٣ هبة الله احمد خميس بسيني، العلاقات الدولية في الدول الغربية "تعاون ام صراع ام توازن قوى" دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، الاسكندرية، الطبعة الاولى ٢٠١٢ ، ص ٢٨.

العلاقات الدولية. لقد حلت الاقتصادات الداخلية والدولية محل الاقتصادات المحلية والامبراطورية السابقة واصبحت أكثر تكاملاً من نسيج علاقات السوق المعقدة التي تحدد فيها الاسعار النسبية تدفق السلع والخدمات بين المجموعات والدول^١.

وفي البيئة الدولية الجديدة التي نتجت عن النمو الاقتصادي المستدام ، واقتصاد السوق العالمية ، طرأ تحول عميق على ميل الدول الى التوسع عندما تنمو قوتها . وفي حين اتخذ التوسع شكل التوسع الاقليمي في العالم قبل الحديث، فأن التوسع السياسي والتوسع الاقتصادي يميز الدول المتنامية في العالم الحديث . واصبحت الاهداف الرئيسية لاعداد متزايدة من الدول بسط نفوذها السياسي على الدول الاخرى وزيادة سيطرتها على اقتصاد السوق العالمية . وصار بوسع الدولة ذات الكفاءة ان تكسب من خلال التخصص والتجارة الدولية أكثر مما تكسبه عبر التوسع الاقليمي والفتوحات . والحقيقة فأن توسع السوق وتنوع المصادر المتوافرة بفضل التجارة، مثل حافزي نمو ثروة الدول الاقدر على الاستفادة من تغير الظروف في العالم وقوتها . واثبتت التجارة بالنسبة لهذه الدول انها تحقق ارباحا اعلى مما تحققه الامبراطورية^٢.

وهكذا حل التوسع عن طريق اقتصاد السوق العالمية وبسط النفوذ السياسي محل الامبراطورية والتوسع الاقليمي الى حد كبير كوسيلة لكسب الثروة ، وكلما كبرت السوق ازداد حجم المعاملات وارتفعت كفاءتها وتزايدت الثروة الاجمالية ، لذا فأن الاقتصادات الاكثر كفاءة والاكثر تقدماً تكنولوجيا تستفيد أكثر من الدول الاخرى نسبياً ، لهذا السبب فقد اضطلعت القوى الاقتصادية (والعسكرية) المسيطرة في الحقبة الحديثة (بريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر والولايات المتحدة الامريكية في القرن العشرين) بمسؤولية تنظيم اقتصاد السوق العالمية والدفاع عنه ؛ ودعت الى

^١ المصدر نفسه ، ص ١٥٦ ، ١٦٠ .

Protection Lane, Frederic C. The Economic Meaning of War Journal of Social Philosophy and Jurisprudence 7(1942):245-70P ,269.

انظر ايضا غليلين، ص ١٦٧ .

^٢ المصدر نفسه ، ص ١٧٣ ، ١٧٤ .

والسوفياتية ، وفي اتخاذ كافة القرارات الاستراتيجية المؤثرة دون ادنى معارضة من قبل الدول المرتبطة بكل منهما ، مما جعل من هذه الدول في النهاية اذبالا متكافئة وليس شركاء متكافئين مجال. فاوروبا الغربية كانت قد استطاعت ان تستعيد جانبا كبيرا من قوتها الاقتصادية والعسكرية وان تتخلص الى حد بعيد من تبعيتها للولايات المتحدة ، كما ان التهديد السوفياتي للامن الاوروبي كان هو الاخر قد تراجع كثيرا عن ذي قبل وحدث ذلك لاسباب دولية واخرى تتعلق باوضاع السياسة الداخلية السوفياتية نفسها. فضلا عن هذا وذاك فان ضمانات الحماية النووية الامريكية لأمن غرب اوروبا كانت قد فقدت جزءا كبيرا من الاساس الذي استندت عليه فيما مضى في دعم السيطرة الامريكية على تحالف الاطلسي^١. الا ان الولايات المتحدة حاولت الابقاء على العلاقة بشكلها التقليدي غير المتكافئ وغير الواقعي في الوقت نفسه، فقد ظهر ذلك جليا في السعي لتحجيم دور فرنسا وعدم تمكينها من امتلاك قوة نووية قومية مستقلة، وذلك من خلال مشروع القوة النووية المتعددة الاطراف، في حين يبقى النفوذ الامريكى بمنأى عن اي تحد حقيقي ياتي من اتجاه اوروبا الغربية ، مما ساهم في تعميق الخلاف بين الطرفين ، وظهر ذلك بوضوح في دائرة العلاقات الامريكية الفرنسية ثم بشكل اقل في دائرة العلاقات الامريكية الالمانية^٢.

لقد كان سعي الجنرال ديغول الى مزيد من التقارب الاوروبي لأجل الخروج من طوق الهيمنة الامريكية ، اذ كان يعتقد بأن هدف الولايات المتحدة منذ عام ١٩٤٥ ، هو السيطرة على مجمل العالم القلدم (اوراسيا)، وان واشنطن تمكنت من التقدم من خلال كسر اوروبا - اوروبا الفعلية الممتدة من الاطلسي الى الاورال (روسيا السوفيتية ضمنا) وذلك بواسطة التلويح بـ "العدوان السوفياتي" الذي كما يقول الدكتور سمير امين لم يكن يؤمن به اي "الجنرال ديغول" ويؤكد على واقعية تحليله ، الا ان احدا لم يقف الى جانبه في هذا الامر. والاستراتيجية المضادة التي كان يتوخاها مقابل "الاطلسية" التي تدعمها واشنطن، كانت تركز الى مصالح فرنسية - الالمانية تشكل قاعدة لبناء "اوروبا لا امريكا" مع الحرص على ابقاء بريطانيا العظمى جانبا ، بسبب اعتبارها "

^١ اسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق الاساسية، الطبعة الثانية ١٩٨٥ ، مؤسسة الابحاث

العربية ش.م.م. بيروت ، ص ٦١ .

^٢ المصدر نفسه ، ص ٦٢ .

حصان طروادة الاطلسي". ويمكن لاوروبا هذه ان تفتح السبيل لمصالحة مع روسيا السوفياتية . وهذا معناه ، وضع حد نهائي للمشروع الامريكي للسيطرة على العالم . ويمكن اختصار الازمة الداخلية الخاصة بالمشروع الاوروبي في الخيار بين احتمالين : اوروبا الاطلسية ، كجنح من المشروع الامريكي ، او اوروبا اللاطلسية (التي تضم روسيا في سياق لاحق) . هذه الازمة لم تجد حلا بعد ، الا ان التطورات اللاحقة - نهاية الديغولية ، قبول بريطانيا في اوروبا ، التوسع نحو الشرق ، الانهيار السوفياتي - كلها خدمت كما سماه الدكتور امين "محاء المشروع الاوروبي وذوبانه المزدوج في العوامة الاقتصادية النيوليبرالية وفي الالتحاق السياسي - العسكري بواشنطن^١ . فكان السبيل الامثل في تلك الحقبة، تحقيق حالة من التقارب ومزيد من التعاون في المجالات الاقتصادية والعمل على دعم كيان الجماعة الاقتصادية الاوروبية بوصفها الركيزة الاساسية التي تنهض عليها قوة اوروبا اقتصاديا وسياسيا. وكان الاتفاق على انشاء الجماعة الاقتصادية الاوروبية بالتوقيع على معاهدة روما في ٢٥ آذار/ مارس ١٩٥٧ بعد خمس سنوات على اطلاق المجموعة الاوروبية للفحم والصلب وبعد سلسلة من الاتفاقات والتحولت نحو مزيد من التقارب والتعاون الاقتصادي وتسهيل حرية حركة العمال والبضائع والخدمات والغاء الرسوم الجمركية تدريجيا، وجرى العمل به عام ١٩٥٨^٢ .

وجاء التوقيع على معاهدة ماستريخت في شباط/ فبراير عام ١٩٩٢ ، ووضعت موضع التنفيذ مطلع عام ١٩٩٣ التي رفعت الحواجز الجمركية والحدود بوجه حركة الاموال والسلع لاثنتا عشرة دولة اوروبية معلنة بذلك بدء مرحلة جديدة في تاريخ العلاقات الدولية الحديثة^٣ ، وكان الاعلان عن هذه الوحدة قد جرى في ظل تغيرات وتقلبات متسارعة شهدها النظام العالمي منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي ، ابتداء من تفكك الاتحاد السوفيتي والوحدة بين الالمانيتين .

^١ امين ، مصدر سبق ذكره، ص ١٣ .

^٢ بشارة خضر، عملية الاندماج الاوروبي : النشأة - العقبات - التحديات المستقبلية ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، العدد ١٥١، الطبعة الاولى ، ابوظبي ٢٠١٠ ، ص ١١ .

^٣ عبد الفتاح الرشدان، العرب والجماعة الاوروبية في عالم متغير، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، العدد ١٢، الطبعة الاولى ، ابوظبي ١٩٩٨ ، ص ٧ .

لقد ابرزت الاحداث المتلاحقة التي شهدها العالم، ولاسيما تفكك الاتحاد السوفيتي وحرب الخليج الثانية هيمنة الولايات المتحدة الامريكية على العالم ، وبدأ النظام العالمي احادي القطبية ، في جانبه الاستراتيجي على الاقل^١.

وكان نجاح الجماعة الاوروبية في تحقيق وحدتها الوسيطة التي يمكن ان تجعل منها قوة اقتصادية وعسكرية وتقنية منافسة للقوة الامريكية، بعد ان كانت اوروبا الغربية تعد قوة ثانوية في دائرة السياسة الدولية ، منذ تشكيل كيان الجماعة عام ١٩٥٨ . مما يؤثر على العلاقات الدولية والنظام الاقتصادي العالمي ونمط توزيع القوة الدولية. في حين ان ظهور هذا التعدد في الاقطاب الاقتصادية كان يهدف الى منح الجماعة الاوروبية قدرة اكبر على القيام بدور متميز في السياسة الدولية والنظام العالمي، ويصبح لها تأثيرات بالغة على النظم الاقليمية الاخرى وفي المشكلات الموجودة فيها، فالنظام العالمي وطبيعة توزيع القوة فيه يسمح بمثل هذا التأثير، اذ ان التقدم التقني ، وتطور وسائل الاتصال والمعلومات يعززان ارتباط المتغيرات والاحداث العالمية فيما بينها، مما جعل العالم وكأنه قرية صغيرة، تتفاعل الاحداث والتطورات فيها، على نحو لم تعرفه الانسانية من قبل^٢.

ثالثا- العملة الأوروبية الموحدة (اليورو)

ينظر الى اليورو على انه روح الاتحاد ومحور تماسكه فهو يمثل الرمز السياسي والاقتصادي لاروبا الموحدة كما ان تشأته تعود الى العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الاوروبية . ابتداء من ماستريخت الى لشبونيه ، التي تعد بمثابة الدستور الاوروبي^٣.

وبالعودة الى الدور الذي انيط به يبدو جليا بأن الهدف من اصداره كان يتمحور حول علاج المشكلات التي عانى منها نظام النقد الاوروبي لأجل تحقيق حالة من الاستقرار فيه، بعد الازمة التي تعرض لها الدولار الامريكي اواخر الستينيات من القرن الماضي ثم قرار تعويمه عام ١٩٧٣ والذي تسبب في تحول البلدان الرئيسية في نظام النقد الدولي صوب نظام اسعار الصرف المتغيرة او المرنة وهكذا اخذت العملات الرئيسية الدولار الين الياباني والمارك الالماني تعاني جميعا

^١ المصدر نفسه، ص٨.

^٢ المصدر نفسه، ص٩.

^٣ نزيه الافندي ، الصين ومازق "مجموعة العشرين" ،مجلة السياسة الدولية،المجلد ٤٦ ، العدد ١٨٣ يناير ٢٠١١ ، ص٤٠.

الا ان عملية تحويل الوفورات المالية الى مخزونات من العملة الاحتياطية العالمية يمكن ان يكون لها تأثير سلبي اذا ما قرر اولئك المستثمرون طرح كميات كبيرة منها في الاسواق العالمية، اذ يرتبط الاختلال الاقتصادي العالمي في احد جوانبه بارتفاع معدلات تدفق رؤوس الاموال من الاسواق الناشئة الى الاقتصادات المتقدمة. ففي الوقت الذي واصلت فيه رؤوس الاموال الخاصة تدفقها تجاه الاسواق الناشئة ، طغت التدفقات الرسمية لرؤوس الاموال والتي تمثلت اساسا في مراكمة الاحتياطيات النقدية لدى الاقتصادات الناشئة، على تدفقات رؤوس الاموال الخاصة بما جعل صافي تدفقات رؤوس الاموال تخرج من الاسواق الناشئة لاسيما وان تلك الاسواق لديها الان حوافز اقوى تدفعها الى تامين نفسها عبر مراكمة الاحتياطيات النقدية^١، فمراكمة الاحتياطيات النقدية بواسطة الاسواق الاسيوية والصين خاصة تشكل احد المحددات الرئيسة للاحتياطيات الدولية المتنامية وتضطلع بدور مهم في اعادة التوازن للنمو العالمي ، لذا فان توجيهها صوب اليورو يمكن ان يمنحه القوة والأهمية التي يكتسبها من خلال الطلب عليه والذي يعد احد المحددات لأهميته في نظام النقد الدولي ، فان تلك الاحتياطيات تذهب باتجاهه. الا ان تلك القوة تتوقف على مدى قوة الاقتصادات الاوروبية وأهميتها على مستوى العالم .

لقد عزز صدور اليورو وتعميم تداوله في ٢٠٠٢/١/٤ في أسواق اثنتي عشرة دولة أوروبية ، من التكهانات بأن العملة الوحيدة القادرة على أن تنافس الدولار وتطيح بعرشه هو اليورو، وذلك بسبب مجموعة من المقومات الاقتصادية لدول منطقة اليورو والولايات المتحدة أهمها:

- ١- قدرة الطرفان على التحكم في معدلات التضخم.
- ٢- قدرة الطرفان على تحقيق النمو الاقتصادي المطلوب . وكانت بعض التوقعات تشير الى امكانية ان يحقق معدل النمو في منطقة اليورو تفوقا على النمو في الاقتصاد الأمريكي.

^١ اسواربراساد، الازمة المالية ومستقبل الدولار الأمريكي بصفته عملة الاحتياط العالمية، مركز الامارات للدراسات والبحوث والاستراتيجية ، ١٤٢ سلسلة محاضرات الامارات، الطبعة الاولى ٢٠١١، ص ٥، ٦.

٣- قدرة الطرفان على تحقيق السيولة. في هذا الجانب كانت التوقعات بتفوق السوق الأمريكية على نظيرتها في منطقة اليورو (حجم سوق الأسهم الأمريكية هو ضعف ما هو عليه في منطقة اليورو).

٤- قدرة الطرفان على تحقيق الاستقرار، والتي تميل في جانب منها الى الدولار، اذ انه يصدر عن سلطة سياسية واحدة بينما اليورو يصدر عن اتحاد مكون من عدة سلطات. إلا إذا استطاعت المفوضية الأوروبية المحافظة على التماسك القائم حتى الآن بين أعضاء منطقة اليورو^١.

ان حالة المنافسة التي ترتبت عن دخول اليورو المدعوم من اقتصادات اوروبية قوية ترافقت مع احداث سياسية كان لها تأثير كبير على النشاطات الاقتصادية على دول اليورو ، اذ فقدت مناطق نفوذ ومصالح استحوذت عليها الولايات المتحدة ، فضلا عن تراجع دورها الاستثماري فيها ، ومع الابعاء التي تسبب بها التوسع شرقا وارتفاع اسعار النفط الذي حمل المستهلكين الاوروبيين اعباء اضافيه، تراجع نشاط السوق الداخلية. الذي حاول القطاع المصرفي ان يبعث فيه النشاط من خلال تحفيز الطلب الداخلي وتنشيط السوق الداخلية، مما تسبب في الوقوع في فخ المديونية ثم الازمة الاقتصادية الكبيرة* التي كانت بدايتها من الولايات المتحدة الامريكية منتصف عام ٢٠٠٨ ثم انتقلت الى اوروبا في نهاية عام ٢٠٠٨ وبداية عام ٢٠٠٩ ، الا انه يبدو وكأنها استقرت في اوروبا واحكمت قبضتها على دول عدة وهو ما يهدد التجربة الاتحادية اليوم ، فالمديونية خلقت مزيج من المشاكل والتبعات اجتماعية وسياسية فضلا عن كونها اصلا مشكلة اقتصادية.

والجدير ذكره هنا أن الولايات المتحدة ضاعفت من مشكلة الدول الأوروبية من خلال مؤسسات التصنيف الائتماني، فهي في معظمها مؤسسات أمريكية، حيث أنها أعطت تصنيفات منخفضة لبعض دول الاتحاد ومنها (فرنسا) التي خسرت تصنيفها الائتماني الممتاز، مما زاد من المخاوف المالية حول الاتحاد الأوروبي، مما يثبت نية الولايات المتحدة باضعاف موقف اوروبا واليورو كنتيجة لذلك ، لذا فانه يعد قرار سياسي أكثر منه اقتصادي، ومن جانب آخر فأن

^١ صراع اليورو دولار في إطار العلاقات الاقتصادية الأوروبية الأمريكية، بحث من الانترنت على موقع ، المتداول العربي

روتشيلد وبنجامين فرانكلين^(٦) عندما كانت الولايات المتحدة لاتزال مستعمرة بريطانية .. يذكر هذا التقرير كيف سُئل المندوب الأمريكي عن السبب الذي يعود اليه ازدهار الحياة الاقتصادية في المستعمرات الأمريكية ، فاجاب فرانكلين بالحرف " ان الامر بسيط فنحن نصدر عملتنا بانفسنا. ونسميها الاوراق المالية^(٧) .. كما اننا حين نصدرها نفعل ذلك بصورة تتناسب مع حاجات الصناعة والتجارة لدينا^(٨) . هذه الاجابة لفتت نظر آل روتشيلد، الى الفرصة الكبرى المتاحة لهم لجني الارباح الطائلة.. ويكفيهم لذلك استصدار قانون بمنح المستعمرات من اصدار عملتها بنفسها، وارغامها على الاعتماد على المصارف التي تكلف بذلك، وكان "أمثل ماير روتشيلد" لايزال مقيما في المانيا وبمد الحكومة البريطانية بالجنود المرتزقة مقابل ٨ ليرات استرلينية لكل جندي.. فكان نفوذه كافيا لاستصدار القانون المطلوب بشأن اصدار النقد الأمريكي. وهكذا اصبحت اوراق النقد الأمريكي السابقة لاقيمة لها وفي الوقت نفسه لا بد من ان تقوم سلطات المستعمرات بايداع في بنك إنجلترا مبالغ وضمانات للحصول على المال المطلوب للقيام بالاعمال والاشغال ، في حين رفض بنك إنجلترا ان يقدم أكثر من ٥٠ بالمئة من قيمة الاوراق المالية

^(٦) روتشيلد رجل اعمال امريكي، بنجامين فرانكلين احد الموقعين على الدستور الامريكي والذي يعد احد مؤسسي الولايات المتحدة الامريكية.

^(٧) تكشفت خطوط الازمة في كانون الثاني - يناير/ ٢٠٠٨ عندما خفض بنك الاحتياطي الاتحادي الامريكي (البنك المركزي) معدل الفائدة وبعد شهر من ذلك قامت الحكومة البريطانية بتاميم (بنك نورذرن روك) في ايلول - سبتمبر/ ٢٠٠٨ اعترف بنك ليمان براذرز بافلاسه ، وفي الشهر نفسه طغت المناقشات حول الازمة المالية على اجتماعات الجمعية العامة للامم المتحدة ، ومع ان البداية كانت مع بنك ليمان براذرز، الا انه وبسبب ارتباط نشاط المصارف بشكل مباشرة مع الشركات وتمتلك اسهم فيها، لذا كان التأثير كبيرا على البورصات العالمية، وانهارت اسهم تلك الشركات وباتت مهددة بالافلاس، فلجأت الى حكوماتها لاجل الحصول على المساعدة من خزينة الدولة، لتنتقل الازمة الى تلك الحكومات وتصبح المسألة تتعلق بديون سيادية، اذ انتقلت عام ٢٠٠٩ الى اوروبا ، لاسيما مع نقص تمويل الخزينة الذي ترتب عن نقص وارداتها من الضرائب المستحصلة من الشركات والبنوك والاشخاص، في حين استمرت عمليات الانفاق في مجالات اجتماعية وخدمية كما هي عليه، لذا فقد لجأت تلك الحكومات الى الاقتراض مقابل اطلاق سندات الخزينة وبفوائد مرتفعة جدا، ومع تعذر سداد المستحقات المالية، اصبحت تلك الدول ومنها اليونان وايرلندا، مهددة بالافلاس عام ٢٠١١ ، وانتقلت الازمة الى باقي دول اليورو بسبب تشابك انشطتها الاقتصادية ، مما اضر بقيمة اليورو وبات مهددا بالانهيار، فانصبت جهود دول منطقة اليورو على انقاذ اليورو من خلال دعم تلك الدول المدنية ومنعها من الانهيار، واعتماد خطط تقشفية صارمة وسياسة رقابة على البنوك والحكومات المدنية وانشاء صندوق التحوط لتوفير غطاء مالي يمكن ان يساهم بتجاوز الازمات .

^١ ولیم كار، احجار على رقعة الشطرنج، ترجمة ماهر ابو عقيل، كنوز للنشر والتوزيع، القاهرة ٢٠١٠، ص٨٥.

الامريكية التي عُهد اليه بها بموجب القانون الجديد .. وهذا يعني ان قيمة السيولة النقدية الامريكية خفضت الى النصف تماما . وفي حين ينسب المؤرخون اسباب الثورة الامريكية على انجلترا الى ضريبة الشاي فأن فرانكلين وهو احد الوجوه البارزة في الثورة يقول " كانت الولايات المتحدة الامريكية مستعدة عن طيب خاطر لتقبل هذه الضريبة ومثيلاتها ، لولا اقدام انجلترا على انتزاع حق اصدار النقد من الولايات المتحدة ، مما خلق حالة من البطالة والاستياء^١ .

وقد عانت الولايات المتحدة بعد استقلالها عام ١٧٨٣ من مخططات المرابين الذين فضلوا التعامل مع كل دولة على حده، والحيلولة دون قيام الاتحاد، فالمدوب البريطاني لمصرف انجلترا "الكسندر هاملتون" تمكن من انشاء بنك اوف امريكا، وكان مدراء مصرف امريكا عملاء عند مدراء مصرف انجلترا ، ساهموا في افراغ الخزانة الامريكية بعد سبع سنوات من الحرب . ثم قام البنك المذكور وبدفع من المرابين ، بالتوسع في منح القروض والضمانات .. في ظل حملات دعائية تبشر بالرخاء والازدهار ، وسارع الجميع لتوظيف اموالهم في عملية بناء الأمة التي نادى بها وسائل الاعلام وعندما وصل الامر الى هذا الحد اصدرت مجموعة روتشيلد(المرابين) تعليماتها السرية بالتوقف عن تقديم القروض والاعتمادات ، وضغط مقادير العملة المتداولة في الاسواق مما ولد ازمة مالية حادة ، ادت الى انهيار اقتصادي مريع .. وهكذا عجز الامريكيون عن مواجهة الاعباء والواجبات المالية ، بينما حصل المرابون العالميون على عقارات وضمانات بملايين الدولارات، مقابل دفع جزء بسيط من اسعارها الاساسية^٢ ، وقد اعاد التاريخ نفسه في العام ٢٠٠٨ ، فبعد الازمة الخانقة التي مرت بها البنوك في امريكا ، انتقلت الى اوروبا ودول العالم الاخرى ، فقد اتمارت اسعار الاصول المرهونة وانتقلت ملكيتها الى اشخاص وجهات اخرى لم تدفع سوى جزء بسيط من قيمتها الحقيقية ، وبنفس الطريقة جرى التعامل مع اليورو من خلال اغراق السوق بقروض واسعة ثم سحب العملة من الاسواق (من قبل جهات عدة وبطريقة مبهمة) لتكون النتائج كارثية على دول اوروبا التي لا تزال تكافح للخروج من تلك الازمة . واهتزت مكانة اليورو وتراجعت قيمته لعدة مرات الامر الذي تنبهت له دول منطقة اليورو باتخاذ

^١ المصدر نفسه ص ٨٥.

^٢ المصدر نفسه ص ٨٦.

ان الاتحاد الاوروبي في سعيه لتحقيق ما يصبو اليه من مصالح اقتصادية ذات ابعاد استراتيجية انشأ عملة اليورواتي حظيت باهتمام خاص وعدت احد مرتكزات وحدة اوروبا، الا انه وفي ظل ماتمر به دول الاتحاد الاوروبي من ازمات ، يظهر المشهد أكثر وضوحا من ذي قبل ، بأن الذين كانوا متفائلين بشأن العملة الاوروبية الموحدة واعتقدوا بانه سيكون لها مكانة كبيرة تساهم في تغيير الاوضاع الاقتصادية بالنسبة للاتحاد الاوروبي والعالم . فضلا عن الدور التنافسي الذي يمكن ان تقوم به في مواجهة الدولار، وقد تؤدي الى فقدانه لمكانته كعملة اساسية في المعاملات الدولية وفي اسواق التبادلات التجارية، هم اليوم في حيرة من امرهم ويتساءلون عن السبيل للخروج من مأزق اليورو ، بعد ان تأثرت سمعته واهتزت مكانته بفعل الازمات الاقتصادية التي عصفت به، وهي تسعى جاهدة لتقديم الدعم منعا لانهيار عملتها ، ومحاولة انقاذ دول اوروبية مهددة بالافلاس، فانشغالها بتلك المشكلات ابعدها عن اهدافها التي كانت تسعى لأجلها فيما يخص مسائل إيجاد موقع لها على الساحة الدولية ، فبدا دورها وكأنها تهمش نفسها في احداث اثارته اهتمام العالم كأحداث ماسمي الربيع العربي على سبيل المثال، لاسيما في بدايتها في تونس ومصر، في حين ظهرت الولايات المتحدة بموقع المتابع والمؤيد لتلك الثورات، وكانت تصريحات وزيرة الخارجية الامريكية (هيلاري كلينتون) بوصفها ممثلة للسياسة الخارجية الامريكية، واضحة في المطالبة بالتغيير ودعم حركات المعارضة والمساهمة في المباحثات والحوارات التي جرت بين الاطراف على الجانبين. وربما حاولت دول الاتحاد الاوروبي التشبث بانظمة سلطوية في الدول العربية التي اندلعت فيها الثورات سعيا منها للحفاظ على مصالحها الاقتصادية التي تحققها لها تلك الانظمة السلطوية وان حالة التغيير سوف تتسبب لها بخسارة ما بنته مع تلك الانظمة على مدى عقود من الزمن فضلا عن القلق مما ستؤول اليه اوضاع تلك الدول بعد التغيير وما مدى الضرر الذي قد تتسبب به لها انظمة جديدة وتجارب جديدة واجواء من عدم الاستقرار يمكن ان تضر بمصالحها الحيوية في تلك الدول .

ان ما يحصل في اوروبا من ازمات لا يمكن فصلها عن الاحداث الجارية من حولها، والتي قد تكون بفعل استراتيجيات مضادة للكيان الاوروبي الموحد، فالنتائج المترتبة عن عوملة رأس المال والتجارة ، وارتفاع اسعار النفط ، والتهديدات التي تشكلها الجماعات المسلحة في مناطق تعد

حيوية بالنسبة للمصالح الأوروبية وحسارة موقعها التنافسي لصالح دول ناشئة في اسيا ثم الاستراتيجي لصالح الولايات المتحدة كلها شواهد على ذلك ، اما في الداخل فأن السياسات المالية الخاطئة، التي جرى تطبيقها فيما يخص القروض العقارية ، فضلا عن التباين الكبير بين الاقتصادات الأوروبية الذي يرتبط بقوتها ومتانتها ، كان لها ابعاد خطيرة على الوضع الاقتصادي والمالي الأوروبي ، لذا يمكن القول بأن أوروبا اليوم تواجه عقبات كبيرة تتعلق ببقاء وديمومة مشروعها الاتحادي بسبب ماتعانية العديد من دوله من عجوزات مالية ومديونية باتت لاتتفق ومباديء الاستقرار الاقتصادي والمالي الذي نصت عليه بنود معاهدة ماستريخت ، الامر الذي يضعف موقعها كلاعب اساسي ومهم على الساحة الدولية والذي تؤهلها له ماتملكه من موارد بشرية وبنية اقتصادية وعوامل كثيرة اخرى .

لقد اصبح المشروع الأوروبي الموحد بجانبية الاقتصادي والمالي اليوم عبئا على الكثير من دوله التي تعاني من ازمت اقتصادية وتسعى لوضع حلول مناسبة ، وذلك بسبب النصوص والاجراءات غير المرنة التي تعتمدها السياسة المالية وادارتها من قبل البنك المركزي الأوروبي الذي يضع شروطا واحدة للدول القوية والضعيفة اقتصاديا في الاتحاد الأوروبي ، لذا ارتفعت اصوات عديدة بضرورة الخروج من منطقة اليورو او الى خارج الاتحاد الأوروبي .

ان البطالة التي تفشت في منظومة الاتحاد الأوروبي رفعت رصيد الجماعات من اليمين المتطرف، في المجال السياسي وباتت تلك الانظمة مهددة بان تحكمها تلك الجماعات مما يؤدي الى تراجع دور أوروبا القيمي والحضاري والانساني ، واتساع ظواهر العنف التي قد تعيدها الى دائرة الصراعات المسلحة التي سعت أوروبا ومن خلال مشروعها الوحدوي للخلاص منها واقامة السلام الدائم بين مكوناته وعلى مستوى العالم ايضا.

ان حالة الركود العالمي التي حدثت اثر الازمة المالية التي ضربت دول أوروبا ، وما رافقها من تدهور الاوضاع الاقتصادية وانعكاسه على حركة التجارة العالمية ، تسببت في زيادة معدلات الفقر في الدول النامية وتراجع دور المساعدات التي كانت تضطلع بها أوروبا بالنسبة لظاهرتي الفقر والحفاظة على البيئة اللتان كانت تعمل على مكافحتها ومن خلال المنظمات الدولية في

